مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021
OEB Univ. Publish. Co.

تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية – دراسة قياسية للفترة ما بين 2002–2019–

Standard Impact of Algerian private and public SMEs on national value added study for 2002-2019

دلال عجالي، جامعة خنشلة، الجزائر.
adjali_d@yahoo.fr
ليليا بن منصور، جامعة خنشلة، الجزائر.
lilia.benmensour@univ-khenchela.dz
زبير عياش*، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر.
zoubeirayache@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2020/10/20)، تاريخ المراجعة:(2021/05/02)،تاريخ القبول:(2021/10/20)

ملخص :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما برهنت عليه تجربة الدول الرائدة في تبنيها للخروج من الأزمات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وقد تناولت هذه الدراسة إشكالية البحث في قياس مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية خلال الفترة ما بين 2002–2019، بالاعتماد على فرضية رئيسية وهي: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية أثر ايجابي على القيمة المضافة الوطنية خلال الفترة ما بين 2002–2019 ، وتم التوصل إلى أنه:

- يوجد تأثير سلبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية على القيمة المضافة في الفترة ما بين 2002–2019،
- لا يوجد فرق في تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية عن الخاصة على القيمة المضافة الوطنية خلال الفترة ما بين 2002–2019.
- هناك مساهمة فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ م ص م خاصة؛ م ص م عمومية، الجزائر؛ القيمة المضافة الوطنية، التنمية المستدامة.

Abstract :

Small and medium-sized enterprises (SMEs) are an engine for achieving sustainable development dimensions through the experience of leading countries in adopting them to emerge from economic, social and environmental crises.

This study addressed the problem of research in measuring the impact of Algerian public and private SMEs on national value added during the period 2002-2019, based on a key premise: Algerian public and private SMEs had a positive impact on national value added between 2002 and 2019, and it was concluded that :

- Algeria's public and private SMEs have a negative impact on value added between 2002 and 2019,
- There is no difference in the influence of Algerian public SMEs on national value added between 2002 and 2019.
- There is an effective contribution of SMEs to achieving sustainable development dimensions.

Key Words: Small and Medium-sized Enterprises, Private SMEs, Public SMEs, Algeria, National Value Added; sustainable development

* **المؤلف المراسل: زبير عياش، الإيميل: zoubeirayache@yahoo.fr**

مقدمة:

أظهرت تجارب الدول في العالم نجاح اقتصاديات الدول التي تعتمد على الاقتصاد الخاص والأعمال الحرة الخاضعة لنظام السوق والمنافسة الحرة، بينما فشلت الدول الاشتراكية التي تعتمد على المؤسسات الحكومية والتمويل الحكومي وقوانين حماية السوق.

وهذا ما جعل السياسة الاقتصادية العالمية تتوجه إلى الاقتصاد الحر، وتحفيز الأفراد على إنشاء مؤسساتهم الخاصة للنهوض باقتصادهم والمساهمة في خلق القيمة المضافة للدولة.

ونظرا للقدرات التمويلية والتسييرية المحدودة لدى الأفراد، فإن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تعتبر الحل المثالي لدى هؤلاء الخواص الراغبين في التوجه للاستثمارات والأعمال الخاصة، وهذا راجع لميزات هذه المؤسسات كصغر حجمها، انخفاض رأسمالها وسهولة تسييرها إضافة إلى المساندات الحكومية التي تقدمها معظم الدول في العالم لإنجاح هذا النوع من المؤسسات ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة التي تتبعها.

الدولة الجزائرية كواحدة من تلك الدول تبحث كذلك عن الرفاهية الاقتصادية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، والخروج من أزمة التبعية والاعتماد على قطاع المحروقات في خلق القيمة المضافة، فانتهجت إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الحر والاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي لعجلتها الاقتصادية، حيث عملت على إنشاء مؤسسات وصناديق خاصة بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة نشاطها قصد إنجاحها.

إشكالية الدراسة:

نجحت الدولة الجزائرية في خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية وخاصة، والتي تعمل في مجالات متعددة سواء في قطاع المحروقات أو خارجه. ويبرز هنا **التساؤل الرئيسي** لهذه الورقة البحثية والمتمثل في:

ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019؟

الأسئلة الفرعية:

- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- هل يختلف تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين العمومية والخاصة على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019؟

وللإجابة على هذا التساؤل ننطلق من الفرضية الرئيسية للدراسة الآتية:

وجود أثر ايجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019.

وللإجابة على الأسئلة الفرعية ننطلق من الفرضيات الفرعية الآتية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- يختلف أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية عن الخاصة منها على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019.

منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بصفة عامة، ويندرج تحته المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف المفاهيم الواردة في الجانب النظري للدراسة، واعتمدنا على الأدوات الكمية لبرنامج Eviews 10 من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وكذا اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية واختبار ثبات التباين؛ لإبراز أهم المؤشرات والنتائج، وقد تم اعتماد معنوية 5% لتفسير وتحليل الفرضيات.

نموذج الدراسة:

لدراسة الإشكالية تم تبني نموذج الآتي:

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي لعجلة التنمية المستدامة في الجزائر؛
- تحديد واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهيكلها، لتحديد مدى قدرتها على المساهمة في خلق القيمة المضافة؛

- توضيح مجهودات الدولة الجزائرية في التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حر يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة، من خلال توظيفها في كل الميادين الاقتصادية، بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة؛
- تفسير مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العمومية والخاصة في خلق قيمة مضافة في الفترة ما بين 2002-2019؛
- الكشف عن الاختلاف بين مساهمة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية في خلق القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019.

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع محل اهتمام كل دول العالم، حيث تحاول الدول النامية والدول في طريق النمو ومنها الجزائر أن تحتذي حذو الدول المتقدمة، التي حققت تطورا اقتصاديا واجتماعيا من خلال اعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها لمميزاتها في تحقيق قيمة مضافة وطنية عظمى.

الدراسات السابقة:

- دراسة **Murat Bayraktar, Nese Algan, 2019, « The Importance of SMEs on World Economies »**, International Conference on Eurasien Economies, p1.

تبنت هذه الدراسة إشكالية أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالاقتصاد العالمي، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وأهم ما جاءت به الدراسة :

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العمالة أقل من 200 عامل أكبر قطاع أعمال في الاقتصاد العالمي، وهو ما جعل الحكومات في جميع أنحاء العالم تعزز جهودها لدعمها وتوسيعها كإستراتيجية تنموية وطنية؛
- تمثل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة95% من عدد المؤسسات في معظم الاقتصاديات، كما تمثل الغالبية العظمى من الوظائف المتوفرة في هذه الاقتصاديات؛
- المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هي محرك للتوظيف والنمو الاقتصادي والابتكار؛
- وضحت منظمة التجارة العالمية بأن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من نسبة 90% من رجال الأعمال، و تمثل نسبة 60%-70% من العمالة و55% من الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاديات المتقدمة؛
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 20% من براءات الاختراع وهو مقياس للابتكار في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية في أوروبا؛

- في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة، تعمل الحكومات في التحول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد، باعتبارها عنصرا مهما في النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

- دراسة Abdul Samad Sanusi, Sahibzada Muhammad Hamza, (2017), « **Impact of SME's on Economic Development of Asian Countries** », International Journal of Accounting of Business Management, Vol.5(N°.2), November, p1.

تبنت هذه الدراسة إشكالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية (ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورا، فيليبين، تايلندا، الهند، الصين، جمهورية كوريا، فيتنام، مونقوليا، كازاخستان، كمبوديا، ميانمار، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، السعودية العربية) في الفترة ما بين سنة 2008-2015 من حيث إجمالي الدخل الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل والصادرات، وتمت الدراسة على 49 دولة مستعملة 17 عينة بإجمالي عدد ملاحظات 136. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة محل الدراسة في الفترة ما بين 2008-2015 أثر ايجابي ومعتبر على البطالة والصادرات؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة محل الدراسة في الفترة ما بين 2008-2015 أثر سلبي على إجمالي الدخل الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة Hansjorg Herr & Zeynep M. Nette Koven, November (2017), **The role of SMEs in Development. What can be learned from the German Experience?** », Published by the FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, EFGM Committed to excellence, Berlin, Germany, p1.

تبنت هذه الدراسة إشكالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وما يمكن تعلمه من التجربة الألمانية. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية، حيث تتميز الشامبيترية منها والمتمثلة في المشاريع الناشئة المبدعة والتي تعزز الإنتاجية وتحقق التغيير البنيوي بلعب الدور الأهم، كما أن العادية منها والمتمثلة في تلك المؤسسات التي تتكيف مع الضغوط السوقية تمارس أيضا دورا هاما في التنمية والتوظيف؛
- تعتبر التجربة الألمانية نموذجا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتذ به، حيث تتميز بوجود عدة عوامل مساعدة لنجاح هذه المؤسسات (وجود نظام مصرفي محلي لا يهدف إلى الربح؛ ازدواج النظام المهني بتعليم عملي ونظري؛ توفر رأسمال اجتماعي مرتفع لرابطات أرباب

الأعمال وقوة النقابات العمالية؛ الدعم الحكومي لمجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود بنك تنمية حكومي كبير kfw)؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عادة من قدرتها المحدودة في الوصول إلى التمويل طويل الأجل وقليل التكلفة؛ قلة كفاءة المؤسسات في تطوير فئة ماهرة من رواد الأعمال والعاملين؛ انخفاض الدخل وسوء السياسات الداعمة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة الارتقاء الاقتصادي للبلدان النامية، إلا أن تحققه مرهون بتحقق الارتقاء الاجتماعي. وهنا يمكن لألمانيا – برأسمالها الاجتماعي المرتفع في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، نظامها المالي والتعليمي والدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحفز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لتحقيق ذلك الارتقاء.

- دراسة Abdullah rahimbou Benis, (2014),

« **The Impact of SMEs on Economic Growth in Iran** », Global Journal of Management and Business Research : B Economics and Commerce, Vol 14 Issue 2, Version 1.0, Publisher : Global Journals Inc (USA), p1.

تبنت هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في مقاطعات إيران خلال الفترة 20014-2005. وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

- في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008-2009 أصبح هناك اهتماما متزايدا بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي؛
- أظهرت الأبحاث صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أعمالها المقاولاتية، الابتكار، خلق الفرص الجديدة، ولذلك ركزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيران على تطوير الأنشطة التي توفر فرص العمل؛
- أظهرت نتائج الدراسة علاقة ايجابية وذات دلالة بين تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي مما يشير إلى أهميتها.

- دراسة Alba Demneri Kruja, (2013),

« **The Contribution of SME to the Economic Growth (Case of Albania)** », Euro ECONOMICA, Issue 1(32), p1.

تبنت هذه الدراسة إشكالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي لألبانيا من خلال خلق فرص العمل وبناء القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي وأنشطة التصدير. باستعمال

منهجية بحث اعتمدت تحليل وتوليف المؤلفات العلمية التي تناقش المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغيرات البيئية، تحليل البيانات الإحصائية لمهارات تنظيم المشاريع الألبانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى النتيجة الآتية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في النمو الاقتصادي الألباني، وتعتبر الأعمال الخاصة المصدر الرئيسي لتوليد فرص العمل والابتكار ونمو الإنتاجية؛
- تعتمد ألبانيا على التغيير الايجابي لبيئة الأعمال ومهارات تنظيم المشاريع، وليس فقط على عدد المؤسسات الناشئة؛
- من بين أضعف أبعاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألبانيا التعليم والتدريب على تنظيم المشاريع وتعزيز الابتكار واستخدام التقنيات الجديدة.

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث النقاط التالية:

- تضمنت هذه الدراسة ربط المتغيرات الحديثة وذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة والعالمية؛
- تم استخدام مدخلين بحثيين (مدخل كيفي ومدخل كمي)، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة.
- إثبات أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العالم، وخاصة التجربة الناجحة لألمانيا؛

كما تختلف عن الدراسات السابقة في:

- استخدام إحصائيات حديثة غطت الفترة من 2002 –2019، لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والقيمة المضافة الوطنية بالمقابل.
- البحث عن تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة الوطنية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة تم تبني الهيكل التالي:

1. تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
4. قياس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية على القيمة المضافة الوطنية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019.

1. المفهوم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري بأنه:

مهما كانت هيئتها القانونية فهي مؤسسة:

(Bulletin d'information Statistique de la PME: (2010), « **Loi d'orientation n°01-18 du 12-12-2001** », N°18, p7.

- تنتج منتجات /خدمات؛
- عدد عمالها ما بين 1 إلى 250عامل؛
- رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري أو تمتلك ميزانية سنوية لا تتجاوز 500 مليون دينار جزائري؛
- تحترم الاستقلالية القانونية.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

توجهت معظم دول العالم للاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء هيكل اقتصادي مرن، قوي وقادر على دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وهذا راجع لما تتميز به هذه المؤسسات عن نظيرتها ذات الحجم الكبير.

1.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاقتصادي

برهنت الدراسات والأبحاث على وجود أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المقاولاتية التي تعبر عن المؤسسات الابتكارية، المغامرة والمقتنصة للفرص، مما يحقق قيمة مضافة غير عادية للمؤسسات، وهو ما يساهم في رفع إجمالي الدخل الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- **دعم المقاولاتية، الابتكار والإنتاجية:** لقد ارتفعت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديناميكيات الابتكار خلال العقود الأخيرة ومع نمو الدخل والطلب المتخصص في الأسواق الناشئة والتكنولوجيا سريعة وتيرة التغيير مكنتها من تعزيز مزاياها النسبية وتقليل عيوب الهيكلة الناجمة عن قيود الموارد وقدرتها المحدودة على جني وفرات الحجم.

كما أن طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض عليها الاعتماد على الموارد البشرية والأفكار الابتكارية (Dawes, 2005). حيث أقر (Beck et al, 2005) بأنها مؤسسات قادرة على الابتكار خلال مختلف مراحل الإنتاج، وبتكاليف استثمار قليلة في البحث والتطوير (R&D) نتيجة سهولة تحصلها على الأبحاث الأكاديمية وما تتوصل إليه الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة. كما أن صغر رأسمالها يدفعها ويحفزها للابتكار وخلق طرق جديدة للعمل وطرح منتجات محسنة، متطورة ومبتكرة. وبصفة عامة يعتبر كلا من المقاولاتية والإبداع أساس نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصيتان ملازمتان لها.

وفي الواقع مثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا نسبة حوالي 20% من براءات الاختراع التي تعد كأحد معايير الابتكار في مجالات البيولوجيا الحيوية (Eurostat,2014).

- **المساهمة في خلق القيمة والدخل الوطني الخام:** في دول (OEDC) تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهم الرئيسي في خلق القيمة حيث تولد نسبة تتراوح ما بين 50%-60% من القيمة

المضافة (OECD, 2016b). وتساهم في البلدان النامية بنسبة 33% من إجمالي الدخل الوطني، كما أن تطويرها يمكنه المساهمة في التنوع والمرونة الاقتصادية، وهذا ينطبق بوجه الخصوص على الدول الغنية بالموارد والمعرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار السلع الأساسية (OECD, 2017, p6).

2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي

تتمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال عملها في مجال الصناعات النظيفة والامتثال للقوانين والقواعد البيئية، إلى جانب نشاطها في حماية البيئة والتسويق للأفكار المحافظة على الصحة البيئية.

- **المساهمة في التحول للاقتصاد الأخضر:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحول إلى أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، حيث يمكن أن تحقق مجموع هذه المؤسسات في قطاع ما تأثيرا يتعدى ما تحققه المؤسسات الكبيرة. حيث أن امتثالها البيئي للقواعد والأنظمة القائمة في الصناعات والخدمات يمثل عاملا هاما في التحول الأخضر. فقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول (OEDC) دورا أساسيا في الصناعة وأسواق التكنولوجيا النظيفة ففي المملكة المتحدة البريطانية تمثل هذه المؤسسات نسبة أكثر من 90% من الصناعة الايكولوجية و70% من أسواق التكنولوجيا النظيفة (Carbon Trust,2013; ETLA,2015).

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص البطالة، باعتماد أفراد المجتمع على العمل الحر، وهو ما يوفر حياة اجتماعية مستقرة، كما تنشط هذه المؤسسات في مجالات الإعانة الاجتماعية لحماية الأفراد من الوقوع في الآفات الاجتماعية.

- **خلق فرص العمل:**

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على خلق فرص العمل وتقليص معدلات البطالة في العديد من الدول. حيث لوحظ ذلك بداية في الولايات المتحدة الأمريكية، ونوقشت هذه المسألة على نطاق أوسع في نهاية السبعينيات من القرن العشرين بسبب نشر بحث David Brich (1987) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي توصل إلى أن المؤسسات الكبيرة لم تعد تمثل العامل الرئيسي في زيادة فرص العمل، وأن أغلب الوظائف الجديدة تم إنشاؤها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(Majidi,2004).

في بلدان (OEDC) تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة99% من مجموع المؤسسات الموجودة، ووفرت نسبة تتراوح ما بين 60% إلى 70% من العمالة، أما في البلدان النامية فإنها تساهم بنسبة 45% من العمالة (OECD, 2017, p6).

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاجتماعية:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال توفير المنافع والخدمات العامة. ففي فرنسا عام 2014 مثل الاقتصاد الاجتماعي نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني ، وفي بلجيكا على مدى الفترة الممتدة ما بين 2008-2014 ارتفعت نسبة العمالة في المؤسسات الاجتماعية بنسبة 12%، وشكلت نسبة 17% من إجمالي العمالة الخاصة (EU, 2016).

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في نهاية عام 2019 سجلت الجزائر 1.193.339 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تركز نشاطها بشكل أساسي في قطاع الخدمات والحرف، بينما تعمل فقط نسبة 8.69% منها في المجال الصناعي.

1.3. الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ضرورة اقتصادية وفرصة إستراتيجية، فهي تلعب دورا رئيسيا في خلق الثروة للدول، مع رفع معدلات التشغيل وتطوير إجمالي الدخل الوطني. وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على وضع ميكانيزمات لدعمها وترقيتها، حيث يتم مرافقتها خلال كل المراحل بدءا من مرحلة خلقها إلى تطويرها. ومن أهم ما تقدمة الحكومة لهذه المؤسسات هو: (Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information,2020, p5)

- التخفيض المعتبر للضرائب؛
- تسهيل عمليات التحصل على القروض من خلال FGAR, CGCI-PME, L'ANGEM؛
- نظم الدعم المختلفة لخلق فرص العمل مثل L'ANSEJ, CNAC والمراكز الاستشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاضنات المؤسسات؛
- أنشأت وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، إضافة إلى وجود حاضنات في كل الولايات الكبيرة في الجزائر.

2.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعدة كيفيات حسب الغرض من التقسيم، وسيتم تناول التقسيم حسب حجمها، طبيعتها القانونية وحسب مجال عملها.

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في 2019/12/31 إلى ثلاث فئات حسب عدد عمالها. وهو ما يوضحه الجدول (1).

جدول (1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب عدد عمالها في 2019/12/31

نوع المؤسسة	عددها	نسبتها المئوية
عدد عمال أقل من 10.	1.157539	%97
عدد عمال ما بين 10 و49	31027	%2.6

عدد عمال ما بين 50-249	4773	%0.4
الإجمالي	1.193.339	%100

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2020), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°36, p8.

يبين الجدول أعلاه أن النسبة العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي المصغرة بنسبة 97% والتي يقل عدد عمالها عن 10 عمال، وهذا راجع لطبيعة نشاطها المتركز على تقديم الخدمات والمهن الحرفية، إضافة إلى صغر رأسمالها لمحدودية إمكانية الوصول إلى مصادر تمويلية مغامرة. وهو ما يبينه الجدول (2).

جدول(2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب طبيعة نشاطها في 2019/12/31

قطاع النشاط	عددها	نسبتها%	الخاصة	نسبتها%	العمومية	نسبتها%
الزراعة	7481	0.63	7383	0.61	98	0.01
الهيدروكاربونات/ الطاقة، المعادن والخدمات المتعلقة بهم	3066	0.26	3064	0.25	2	0.01
البناء	190170	15.94	190155	15.93	15	0.01
الصناعة التحويلية	103693	8.69	103621	8.68	72	0.01
الخدمات	614375	51.48	614315	51.47	60	0.02
الأنشطة الحرفية	274554	23.01	274554	23.00	00	0.00
الإجمالي	1.193.339	100	1.193.096	100	243	0.02

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2020), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°36, p13.

يبين الجدول أعلاه بأن أعلى نسبة مؤسسات صغيرة ومتوسطة جزائرية توجهت لقطاع الخدمات 51.48% ثم تليها الأنشطة الحرفية بنسبة 23.01%، ثم قطاع الإنشاء والتعمير بنسبة 15.94%. وهذا راجع لصغر رأس المال المطلوب في المؤسسات الخدماتية والحرفية، وإلى انتماء مشاريع الإنشاء التعمير للدولة وهو ما يضمن أرباحها. وبعدها يأتي قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 8.69% وهي نسبة قليلة وغير كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من الاستيراد لدفع عجلة التنمية، أما القطاع الزراعي والطاقوي فنسبة التوجه إليهم ضعيفة جدا رغم ما بذلته الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الزراعي.
كما ساهم القطاع العمومي بنسبة ضئيلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.02%، كما كانت مساهمته في كل القطاعات ضئيلة 0.01%، ونسبة 0.02% في قطاع الخدمات.

4. قياس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية على القيمة المضافة الوطنية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019

ولقياس هذا الأثر سنمر عبر مراحل عدة كالأتي:

1.4. تحديد متغيرات الدراسة: لدراسة اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية على القيمة المضافة الوطنية في الجزائر، فقد تم اعتماد القيمة المضافة الوطنية كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة والمتمثلة في المؤسسات الخاصة والعمومية فتم اختيارها على أساس دراسات سابقة وتوفر الإحصائيات وأهميته وواقعه في الجزائر، وقد تم الحصول على الإحصائيات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع من النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية.

حيث نرمز لكل متغير بالرمز التالي:

- $Y1_t$: (متغير تابع) القيمة المضافة الوطنية.
- X1: (متغير مستقل) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
- X2: (متغير مستقل) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة

2.4. تقدير نموذج الانحدار: يستخدم تحليل الانحدار كأداة إحصائية لتفسير التغيرات في متغير واحد يطلق عليه المتغير التابع (variable dépendante) كدالة للتغيرات في متغير مستقل او المفسرة (variables Indépendantes) وذلك عبر المعادلة: Y = f(x1.X2)

حيث Y: المتغير التابع، وX: المتغير المستقل او المفسرة

3.4. تقدير النموذج: لتقدير معلمات الانحدار $\hat{a}_0$, $\hat{a}_1$ نستعمل طريقة المربعات الصغرى(MCO)، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج Eviews10 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على الملحق رقم 01:

الجدول رقم 03: تقدير النموذج

المتغير	coefficient	prob	R^2	R^2 المعدل	F-statistic	Prob (F-statistic)	DW
C	22777.36	0.0160	0.5391	0.4239	4.67	0.045102	1.9009
X1	-0.00439	0.4093					
X2	-25.4322	0.0209					

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS10.

ومن خلال الجدول السابق فإن نموذج الانحدار المقدر يعطى بالعلاقة التالية:

Y = 22777.3603849 - 0.00439358011787*X1 - 25.432273668*X2

ولتقييم مدى صلاحية النموذج والمعادلة، فإننا سنمر على ثلاث مراحل كالأتي:

1.3.4. التقييم الإحصائي للنموذج: وذلك كما يلي:

- **اختبار ستيودنت(Student) لمعنوية معلمات النموذج $(\hat{a}\ ،\hat{b})$:**

- **اختبار معنوية المتغير الثابت c:**

من خلال الجدول السابق وملاحظة prob في الجدول فإننا نرفض فرضية العدم H_0 بمعنى ان المتغير الثابت C(الثابت) معنوي (له معنى اقتصادي) عند مستوى دلالة 5%.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل X1:**

من خلال الجدول السابق وملاحظة prob في الجدول فإننا نقبل فرضية العدم H_0 بمعنى أن المعلمةX1 ليس لها معنوية عند مستوى دلالة 5%.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل X2:**

من خلال الجدول السابق وملاحظة prob في الجدول فإننا نرفض فرضية العدم H_0 بمعنى ان المعلمةX2 لها معنوية عند مستوى دلالة 5%.

- **اختبار فيشر:**

وهو اختبار المعنوية الكلية للنموذج، حيث نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \hat{a}_i = 0 \\ H_1: \exists \hat{a}_i \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق وملاحظة prob في الجدول فإننا نرفض فرضية العدم H_0 بمعنى أن النموذج له معنوية كلية عند مستوى دلالة 5%.

- ✓ **معامل التحديد (R^2):**

يمثل نسبة تمثيل المتغير المستقل في المتغير التابع، ومن خلال النموذج المقدر نلاحظ أن:

R^2 =0.5391 معامل التحديد الذي نستنتج منه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة تؤثر بنسبة 53.91% في القيمة المضافة الوطنية، وتبقى نسبة 46.09% ترجع الى عوامل أخرى لم يتم دمجها في النموذج محل الدراسة.

R^2=0.4239 : معامل التحديد المعدل الذي نستنتج منه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة تؤثر بنسبة 42.39% في القيمة المضافة الوطنية، وتبقى نسبة 57.61% ترجع الى عوامل أخرى لم يتم دمجها في النموذج محل الدراسة.

2.3.4.التقييم القياسي للنموذج: ويتم عبر المراحل التالية:

✓ **اختبار درين- واتسن (Test de Durbin-Watson):**

هذا الاختبار يسمح بدراسة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وبملاحظة قيمة DW=1.9009 أنها تقع خارج منطقة الشك، ومنه نستنتج بأن النموذج لا يحتوى على ارتباط ذاتي وسيتم التأكد من هذه النتيجة في الاختبارات القادمة.

-التحقق من جودة النموذج:

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل اليها:

الجدول رقم04: اختبار صلاحية النموذج

	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي			اختبار تجانس البواقي			اختبار التوزيع الطبيعي		
	F	prob	لا يوجد ارتباط ذاتي	F	prob	ثبات التباين	JB	prob	يتبع التوزيع الطبيعي
النموذج	0.40	0.685	نعم	0.030	0.10	نعم	0.271	0.872	نعم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10 والملاحق 02.03.04.

من خلال فحص صلاحية نموذج الانحدار، والتي بينت نتائجها الموضحة في الجدول أعلاه، إن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي0.872 وهي أكبر من 5% وبالتالي هذا يدل على أن البواقي في النموذج تتبع نمط التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة، وان القيم الاحتمالية لاختبار LM TEST اكبر من 5% وبالتالي تعتبر هذه دلالة على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة

الارتباط الذاتي أو انعدام الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وأيضا القيم الاحتمالية للاختبار ARCH اكبر من5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين أي ثباته.

وفي الأخير يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محققة وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة وتحييزها، ومنه سيتم المرور إلى المرحلة الثالثة والأخيرة.

3.3.4. التقييم الاقتصادي للنموذج:

يمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر وذلك بالاعتماد على الملحق الوصفي رقم 1 كالتالي:

Y = 22777.3603849 – 0.004393580117 87*X1 – 25.432273668*X2

- من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن c=22777.360 وهذا المتغير الثابت يتم تفسيره كالتالي: أنه في حالة انعدام المتغيرات المفسرة فهذا معناه أن متوسط معدل القيمة المضافة الوطنية سيكون22777.36.
- من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن x1=−0.004393 أي أن كلما ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بوحدة واحدة تنخفض القيمة المضافة الوطنية بـ 0.004393 . وهو عكس النظرية الاقتصادية التي ترى بأن زيادة هذه المؤسسات يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة بصفة عامة أي ان هناك علاقة عكسية غير معنوية وهي قيمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم
- من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن x2=−25.43227 أي أن كلما ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر بوحدة واحدة تنخفض القيمة المضافة الوطنية بـ 25.43227− . وهو عكس النظرية الاقتصادية التي ترى بأن زيادة هذه المؤسسات يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة بصفة عامة أي أن هناك علاقة عكسية معنوية وهي قيمة مقبولة.

4.4. تفسير النتائج

إن الأثر السلبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية يعود لعدة أسباب، نذكر منها:

- ارتفاع الواردات المستخدمة في نشاط هذه المؤسسات عن صادراتها. وهو ما يبينه الجدول(5)

جدول(5):صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة ما 2015 إلى2019

	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات (مليون $)	37.787	28.883	34.763	41.168	35.823
الواردات (مليون $)	51.501	46.727	45.957	46.197	41.934
الفرق (مليون $) الصادرات– الواردات	**−13.714**	**−17.844**	**− 11.194**	**−5029**	**−6.111**

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:
Bulletin d'information Statistique de la PME: N°28,(2016); N°30,(2017) ; N°32,(2018) ; N°34,(2019) ; N°36, (2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أكبر من صادراتها، حيث بلغ الفارق بين الصادرات والواردات في سنة 2016 أقصاه بقيمة (17.844 مليون دولار) نتيجة انخفاض الصادرات بقيمة 8904 مليون دولار، ثم واصلت صادراتها في الارتفاع مع الثبات النسبي للواردات وهو ما قلص الفارق في عامي 2017، 2018 على التوالي إلى (11149-)، (5029-). وفي عام 2019 كان الفارق (6111-) مع انخفاض كلا من قيمة الصادرات والواردات معا، وهذا راجع بشكل أساسي للأزمة الصحية العالمية (فيروس كوفيد) الذي أثر سلبا على مداخيل الدول وعلى نشاط المؤسسات، حيث أغلقت جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخفضت من عدد عمالها والحجم الساعي للعمل.

- توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى الأنشطة البسيطة، حيث بين الجدول رقم (2) بأن نشاطها ارتكز على قطاع الخدمات والمهن الحرفية، مهملة للقطاع الصناعي والقطاع الطاقوي والزراعي التي تعتبر أهم القطاعات التي تخلق القيمة المضافة العالية، كما أن عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المجالات يؤثر ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، لأنه يقلل من واردات الدولة لتلبية حاجاتها.
- لم تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بشكل فعال في خلق القيمة المضافة رغم إمكانياتها المالية، الإدارية والبشرية الكبيرة، وهذا راجع لقلة عددها، حيث بين الجدول رقم (2) بأن نسبتها 0.02% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

خاتمة:

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث الأكاديمية إضافة إلى التقارير الدولية نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد حلول لبعض المشكلات الاقتصادية، حيث اعتبرتها الكثير من الدول المنهج الأساسي للتنمية المستدامة، وحاولت تكييف سياساتها واستراتيجياتها مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود هذا لمزاياها كسهولة تكوينها، صغر حجمها، صغر رأسمالها، سهولة تسييرها، امتياز المؤسسات الناشئة منها بالنشاط الابتكاري وخلق طرق العمل والمنتجات والخدمات الجديدة.
ومن خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى جملة من النتائج.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة وتحليل ما ورد في تقارير الهيئات الاقتصادية، تم **إثبات تحقق هذه الفرضية.**

- **نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** يختلف أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية عن الخاصة منها على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019.

من خلال الدراسة القياسية المعتمدة في هذا البحث باستعمال إحصائيات الفترة الممتدة ما بين سنة 2002-2019، تم التوصل إلى **عدم تحقق هذه الفرضية.** حيث لم يظهر أي تأثير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عن الخاصة.

- **نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية:** وجود أثر ايجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية في الفترة ما بين 2002-2019.

من خلال الدراسة القياسية المعتمدة للفترة ما بين 2002-2019، تم **إثبات عدم تحقق هذه الفرضية،** حيث كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أثرا سلبيا على القيمة المضافة الوطنية.

كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

نتائج الدراسة:

- عملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض باقتصادها ومحاولة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر، رغم خروج بعضها كل سنة إلا أن نسبة إنشاء الجديدة منها أعلى بكثير؛
- تعمل معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الخدمات والمهن الحرفية ثم يأتي القطاع الصناعي بنسبة قليلة، مع إهمال القطاع ألفلاحي رغم أهميته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير؛
- لم يساهم القطاع العمومي الجزائري بشكل كبير في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يتم من الاستفادة من التجربة الحكومية في تسيير المؤسسات؛
- لا تزال واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أكثر من صادراتها، إلا أن صادراتها في نمو مستمر وبدأ الفرق بين الصادرات والواردات يتلاشى، حيث انتقل من (-17844) سنة 2016 إلى (-6111) سنة2019)، وهذا مؤشر جيد لتطور ونجاح هذه المؤسسات مستقبلا؛
- عالجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الكثير من المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتكفل بالمعوزين والفقراء، كما ينشط بعضها في جمعيات لحماية البيئة.

مقترحات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن وضع بعض المقترحات:

- توجيه اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى القطاع الطاقوي وخاصة مجال الطاقة المتجددة وإلى الصناعات النظيفة؛
- توفير التكوين الجاد والمكثف للمقاولين، وغرس الروح والثقافة المقاولاتية في أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- محاولة دمج القطاع العمومي في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، للاستفادة من رؤوس أموال وخبرات تسييرية تمكنها من الدخول للمجال الفلاحي والصناعي.

Bibliographie :

Carbon Trust (2013), "Low carbon entrepreneurs: The new engines of growth," https://www.carbontrust.com/resources/reports/technology/low-carbon-entrepreneurs/.
Dawes, W. (2005), « The Economic Impact of SME: A Cross-Country Analysis of Latin America and the Caribbean", Washington DC: Howard University.
ETLA (2015), " From Cleantech to Cleanweb. The Finnish Cleantech Space in Transition", ETLA Paper N° 43, ETLA – The Research Institute of the Finnish Economy, https://www.etla.fi/wpcontent/uploads/ETLA-Raportit-Reports-43.pdf.
EU (2016), "Social Enterprises and their Eco-systems: Developments in Europe, European Commission" ,Luxembourg: Publications Office of the European Union.
Eurostat (2014), « Patent Statistics at Eurostat. Mapping the contribution of SMEs in EU patenting". Eurostat Manuals and Guidelines, Luxembourg , http://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/6064260/KS-GQ-14-009-EN-N.pdf/caa6f467-11f8-43f9-ba76-eb3ccb6fab6d .
Majidi,J, (2004), « Small Enterprise Role in modern Economic", Tehran: Rasa Publication (In Persian).
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, « Bulletin d'information Statistique de la PME: (2010), « Loi d'orientation n°01-18 du 12-12-2001 », N°18, p7.
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2020), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°36, Algérie.
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2019), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°34, Algérie.
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2018), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°32, Algérie.
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2017), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°30, Algérie.
Ministère de l'industrie et des Mines, Direction Générale de la vielle stratégique, des études et des systèmes d'information, (2016), « Bulletin d'information Statistique de l'entreprise », N°38, Algérie.

OECD (2016b), "Entrepreneurship at a Glance 2016", OECD Publishing, Paris.
OECD, 2017, « Enhancing the contribution of SME in a global and Digital Economy », Meeting of the OECD council at Ministerial level, Paris, 7-8 June 2017, p6.